الانحسار العالمي للديمقراطية

The global decline of Democracy

عبد الله هوادف[1]، صورية شريف[2]

[1] جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، abdallah.houadef@univ-msila.dz

[2] جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، sorayacharifi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/10/09 تاريخ القبول: 2020/05/31 تاريخ النشر: 2020/06/28

ملخص:

تظهر البيانات الاحصائية الخاصة بمؤشرات الديمقراطية والحريات السياسية والمدنية نمطا ثابتا من التراجع منذ منتصف العقد الأول من هذا القرن، وقد جاء ذلك في أعقاب موجة تحول من الحكم السلطوي الى الديمقراطية شملت أغلب مناطق العالم. يهدف هذا البحث الى تبيان التفسيرات المختلفة لهذا الوضع، وهل يتعلق الأمر بظاهرة انحسار للديمقراطية، قائمة بذاتها، أم أنها مجرد مرحلة من الركود سببها حالة اللايقين التي يشهدها النظام الدولي منذ فترة. ومن خلال عرض موجز لأهم الأدبيات التي تناولت الظاهرة بالدراسة في العقدين الماضيين، يبرز توجهان رئيسان في دراسات السياسة المقارنة، يقر الأول بوجود تراجع ذو طبيعة هيكلية، مرشح لأن يتحول إلى موجة مضادة، بينما يذهب الاتجاه الثاني الى التأكيد على قدرة الديمقراطية على الصمود، وأن هناك قراءة خاطئة للمؤشرات التي تظهر وجود تراجع للديمقراطية على المستوى العالمي.ومهما كانت التباينات في قراءة البيانات التجريبية التي تظهر مدى التراجع في المؤشرات الكلية والجزئية للديمقراطية في أغلب مناطق العالم، إلا أن ذلك لا يقلل من كون الأمر صار أقرب الى الظاهرة الثابتة، وهو ما يلقي بتحديات كبيرة أمام الديمقراطية بصفتها فلسفة سياسية ونظام حكم على حد سواء. ومن جهة أخرى يمثل المنحى الثابت لتراجع الديمقراطية في العقدين الأخيرين تحديا معرفيا لحقل السياسة المقارنة، ودراسات الديمقراطية بشكل خاص. ويبدو على الأقل أن برادايم الانتقال لم تعد له الهيمنة في هذا الباب، وهو ما فتح الباب أمام الباحثين لتطوير حقل فرعي جديد ضمن السياسة المقارنة يتناول بالدراسة ظاهرتين متزامنتين هما تراجع الديمقراطية وانبعاث السلطوية. كما دفع إلى الواجهة بعوامل تفسيرية كان يعتقد أن لها دورا ثانويا في عمليات المقرطة، مثل دور القوى الخارجية وتأثيرات التحولات الحاصلة في بنية النظام العالمي.

كلمات مفتاحية: الديمقراطية؛ الانتقال الديمقراطي؛ انحسار الديمقراطية؛ السلطوية؛ النظام الدولي.

[1] **المؤلف المرسل:** عبد الله هوادف، **الإيميل:** abdallah.houadef@univ-msila.dz

Abstract:

Statistical data shows a steady pattern of decline on the indicators of democracy and political liberties since the beginning of this century. This came in the wake of a wave of transition from authoritarian rule to democracy in most regions of the world. The aim of this paper is to track the different explanations of this situation, and if the decline of democracy is a stand-alone phenomenon, or it is just a temporary phase of stagnation.

In a brief presentation of the recent literature, two major trends emerge in comparative politics studies. The first acknowledges the existence of a structural decline, which is likely to turn into a counter-wave, while the second trend emphasizes democracy's resilience and the existence of a misreading of the indicators showing a decline in democracy worldwide.

Whatever the differences in reading the experimental data, the decline in the macro and micro indicators of democracy appear in most regions of the world, but this does not diminish the fact that it has become closer to a fixed phenomenon, which casts considerable challenges to democracy as a political philosophy and a system of governance as well . On the other hand, the consistent trend of the decline of democracy in the past two decades presents a cognitive challenge to the field of comparative politics and democracy studies in particular. It appears, at least, that the transitional paradigm no longer stilldominate in this subfield.This may open the door for researchers to develop a new subfield within the comparative policy that examines two simultaneous phenomena: the decline of democracy and the resurgence of authoritarianism. It also pushed to the forefront some explanatory factors that were believed to have a secondary role in democratization processes, such as the role of external forces and the effects of transformations in the structure of the global system.

Keywords: Democracy;Democratization;Decline of democracy; Authoritarianism; World Order.

Résumé : Les données statistiques montrent un déclin régulier des indicateurs de démocratie et de libertés politiques depuis le début de ce siècle. Cela s'est produit à la suite d'une vague de transition vers la démocratie dans la plupart des régions du monde. L'objectif de cet article est de suivre les différentes explications de cette situation et de déterminer si le

déclin de la démocratie est un phénomène autonome ou s'il s'agit d'une simple phase de stagnation temporaire.Dans une brève présentation de la récente littérature, deux tendances majeures se dégagent dans les études de politique comparée. La première reconnaît l'existence d'un déclin structurel, qui risque de se transformer en contre-vague, tandis que la seconde tendance met l'accent sur la résilience de la démocratie et l'existence d'une interprétation erronée des indicateurs montrant un déclin de la démocratie dans le monde.

Quelque soient les divergences dans la lecture des données empiriques qui montrent l'ampleur du déclin des indicateurs de la démocratie dans la plupart des régions du monde, cela ne réduit pas le fait que la question est devenue plus proche d'un phénomène établi, ce qui pose des défis majeurs à la démocratie en tant que philosophie politique et système de gouvernement. . D'un autre côté, la tendance constante au déclin de la démocratie au cours des deux dernières décennies présente un défi cognitif pour le domaine de la politique comparée et des études de la démocratie en particulier. Il semble, au moins, que leparadigme de Transitionne domine plus dans cette discipline, ce qui a ouvert la porte aux chercheurs pour développer un nouveau sous-champ de la politique comparée qui examine deux phénomènes simultanés: le déclin de la démocratie et la résurgence de l'autoritarisme. Il a également mis en avant des facteurs explicatifs qui auraient joué un rôle secondaire dans les processus de démocratisation, tels que le rôle des forces externes et les effets des transformations dans la structure du système international.

Mots Clés:Démocratie; démocratisation; Régression de la démocratie; Autoritarisme, Ordre Mondiale.

مقدمة

في عام 1989 طرح فرانسيس فوكو ياما مقولة "نهاية التاريخ" تعبيرا عن انتصار الليبرالية وتتويجا للديمقراطية كأفضل نظام سياسي في العالم. وقد تميزت الفترة التي قدم فيها فوكويا ما أطروحته بوصول الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي إلى ذروتها،والتي بدت وكأنها موجة لا يمكن وقفها،خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والحكم الشيوعي في أوروبا الشرقية،وانتقال عدد كبير من دول العالم الثالث إلى التعددية.

وبعد ثلاثة عقود من التحول الكبير،يشتد الجدل مؤخرا بين دار سي الديمقراطية ،بمن فيهم فوكويا ما نفسه،عما إذا كانت الديمقراطية قد ربحت المعركة. فقد لاحظ المراقبو نأنه منذ عام 2006 بدأت مؤشرات الحرية السياسية في الانخفاض ،بمافي ذلك نوعية الديمقراطية في الدول الغربية. إضافة إلى تراجع الحريات المدنية ووضع حقوق الانسان، وعودة الانقلابات العسكرية والتدخلات الخارجية لتغيير أنظمة الحكم، وتعافي الأنظمة التسلطية، في ظل وضع دولي غير مشجع على ترويج القيم المؤسسات الديمقراطية.

تنطلق هذه الدراسة من التساؤل عما إذا كانت مظاهر انحسار الديمقراطية تمثل تحديا جوهريا للقيم السياسية وآليات الحكم التي ظلت محل إشادة طيلة عقود من الزمن، أم أن الأمر يتعلق بفترة ركود طبيعية نتيجة السجل الباهر والاستثنائي للموجة الثالثة للانتقال، وحالة التفاؤل المفرط التي صاحبتها، والتي كان من مظاهرها التسرع في الحكم على أنظمة لم تستوف الشروط الضرورية بأنها ديمقراطيات و"دول حرة"؟

وتبحث الدراسة، من أجل الاجابة عن هذه الاشكالية، في واقع الحكم الديمقراطي في العالم، وتقدم عرضا موجزا للأدبيات النامية فيما يظهر أنه حقل فرعي جديد في دراسات الديمقراطية، يبحث في تراجعها وانحسارها، وحتى في "موتها"، بعد أن ظل الاهتمام منصبا طيلة أربعة عقود على مقولتي الانتقال والترسيخ الديمقراطيين.

1.واقع الديمقراطية والحريات في العالم

وفقا لنظرية الموجات الديمقراطية التي صاغها صمويل هنتنغتون، فإن كل موجة ديمقراطية تلحقها موجة معاكسة. واعتمادا على قياس الفترة الزمنية للموجة الثانية من الديمقراطية، التي استمرت من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى أوائل الستينيات، لتعقبها موجة معاكسة استمرت نحو عقد ونصف من الزمن، اي بمقدار مدة الموجة الثانية من الديمقراطية، فان الفترة الزمنية للموجة الثالثة، التي ابتدأت من منتصف السبعينيات، تبدو طويلة، فهل انتهت مع نهاية القرن الماضي لتعقبها موجة معاكسة؟(العامري، 2016، ص108)

في تقريرها السنوي لوضع الحريات في العالم، سجلت منظمة فريدوم هاوس أنه بنهاية العام 2018 عرف مؤشر الحرية تراجعا للعام الثالث عشر على التوالي (Freedom House, 2019). وقد شمل

هذا التقهقر مجموعة متنوعة من الدول في كل مناطق العالم، من الديمقراطيات القديمة كالولايات المتحدة الأمريكية إلى الأنظمة السلطوية الراسخة مثل الصين وروسيا.

وبالرغم من أن الوضع لم يبلغ من السوء حد خسارة مكاسب العقدين الأخيرين من القرن العشرين، إلا أن النمط الثابت للتراجع منذ العام 2006 يبعث فعلا على القلق.

وفي هذا السياق، انخفضت النسبة المئوية للبلدان المصنفة "غير حرة" بين عامي 1988 و2005 ، بنحو 14 نقطة (من 37 إلى 23 في المائة) ، بينما نمت حصة البلدان الحرة (من 36 إلى 46 في المائة). غير أن طفرة التقدم هذه بدأت في التراجع بين عامي 2005 و2018، حيث ارتفعت حصة البلدان غير الحرة إلى 26 في المائة ، بينما انخفضت حصة البلدان الحرة إلى 44 في المائة. (Freedom House, 2019)

شكل رقم 1: توزيع الدول حسب مؤشرات الحرية في العالم (1988-2018)

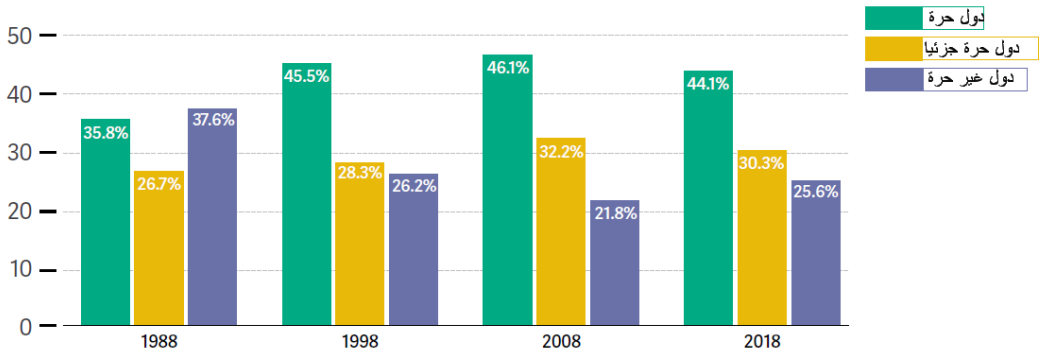

المصدر: Freedom House, Freedom in the World 2019: Democracy in Retreat. P03

مع انتهاء الفترة الانتقالية التي تلت الحرب الباردة ، هناك تحول آخر في النظام العالمي يتحدى الديمقراطيات القديمة، من الداخل والخارج. فقد اشتدت أزمة الثقة في هذه المجتمعات، مع تنامي شكوك المواطنين في أن الديمقراطية لا تزال تخدم مصالحهم. وهكذا نجد من بين 41 دولة تم تصنيفها "حرة" في الفترة من 1985 إلى 2005 ، سجلت 22 دولة انخفاضًا في صافي النتائج في السنوات الخمس الماضية (Freedom House, 2019).

ويبين تطور مؤشر الحرية خلال الثلاثة عشر عاما الأخيرة مجموعة من السمات لظاهرة التراجع:

1- **سعة الانتشار**: امتدت موجة التراجع لتعم جميع أنحاء العالم وأثرت على البلدان الحرة والحرة جزئيًا وغير الحرة على حد سواء. وباستثناء آسيا والمحيط الهادئ فإن كل منطقة لديها متوسط درجات أقل في عام 2018 عما كان عليه في عام 2005، وعند استبعاد البلدان التي يقل عدد سكانها عن مليون شخص - معظمهم من دول جزر المحيط الهادئ الصغيرة. تعتبر منطقة آسيا والمحيط الهادي نفسها متراجعة. كما شهدت البلدان غير الحرة كمجموعة تراجعا ملحوظا بدرجة أكبر من البلدان الحرة أو الحرة جزئيًا. (أنظر الشكل رقم 2):

شكل رقم: : عدد الدول التي شهدت تراجعا أو تقدما في مؤشر الحرية بين عامي 2006 و2018

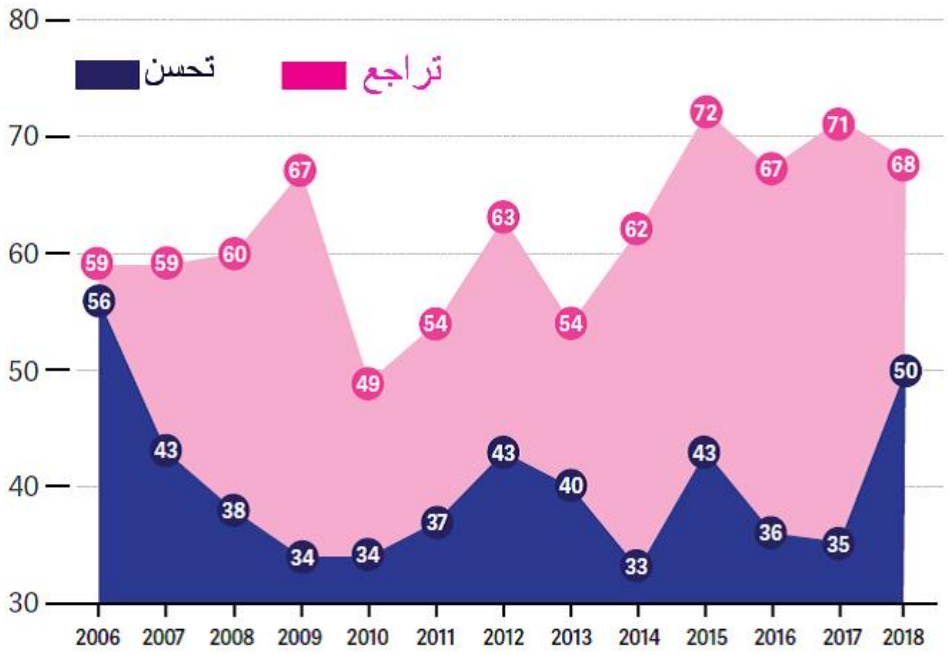

المصدر: Freedom House, Freedom in the World 2019: Democracy in Retreat. P 05

2- **هشاشة بلدان الموجة الثالثة**: لم تتمكن نسبة كبيرة من الدول التي حققت تقدماً بعد نهاية الحرب الباردة من الحفاظ على وتيرة ثابتة في طريق الترسيخ الديمقراطي. في المتوسط ، واجهت البلدان التي حققت تقدما في مكانتها - من **غير حرة** إلى **حرةجزئيًا** أو من **حرة جزئيا** إلى **حرة** - بين عامي 1988 و 2005 انخفاضًا بنسبة 11 بالمائة في معدلاتها منذ 2006. وهو ما يبين مستوى هشاشة مؤسساتها الديمقراطية. وقد واجهت المجموعة أكبر خسائرها في مؤشر سيادة القانون (15%)، ليها مؤشر الأداء الحكومي (14 %) (Freedom House, 2019).

3- **أزمة الديمقراطيات القديمة**: ساهمت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي أفرزتها العولمة في تعميق أزمة الثقة في النظم السياسية للديمقراطيات الغربية. وهو ما انعكس على مؤشرات الحرية والحكم في هذه البلدان، وتشير بيانات فريدوم هاوس الى انخفاض في متوسط درجة الحرية فيها بشكل مستمر منذ 11 عامًا.

4- **التراجع في المؤشرات الفرعية**: عانت الفئة الفرعية لسيادة القانون أكثر من غيرها خلال السنوات الـ 13 الماضية. ومع ذلك ، فإن الدرجات التي تقود التراجع قد تغيرت في الآونة الأخيرة. ففي السنوات الست الماضية، عانت حرية التعبير والمعتقد أكثر من غيرها ، وخاصة المؤشر الذي يركز على حرية الناس في التعبير عن آرائهم الشخصية دون رقابة أو عقاب. وفي السنوات الثلاث الماضية، انخفضت العملية الانتخابية أكثر من أي فئة فرعية أخرى (Freedom House, 2019).

ويبين مؤشر الديمقراطية الذي تعده وحدة الاستعلامات في مؤسسة الايكونوميست[2] في تقريرها للعام 2018 أن نسبة سكان العالم الذين يعيشون في شكل من أشكال الديمقراطية بلغت (47.7 ٪ ، مقارنة مع 49.3 ٪ في عام 2017). غير أن نسبة قليلة من هؤلاء (4.5٪) تم تصنيفهم على أنهم يعيشون في ظل ديمقراطية كاملة. وفي المقابل كان ما يزيد قليلاً عن ثلث السكان يعيشون تحت الحكم الاستبدادي. (الجدول رقم 1)

جدول رقم 1: مؤشر الديمقراطية حسب شكل النظام السياسي

شكل النظام	عدد الدول	النسبة المئوية من مجموع الدول	النسبة المئوية من سكان العالم
الديمقراطيات الكاملة	20	12.0	4.5
الديمقراطيات المعيبة	55	32.9	43.2
الانظمة الهجينة	39	23.4	16.7
الأنظمة التسلطية	53	31.7	35.6

المصدر:

The Economist Intelligence Unit, **Democracy Index 2018: Me too?**Political participation, protest and democracy.2019, p 2

[2]- مؤشر الديمقراطية Democracy Index، يصدر في تقرير سنوي عن مجموعة الايكونوميست منذ 2006، وذلك بناء على خمس مجموعات من المعايير، ويحتوي المؤشر 10 درجات، حيث تمنح 10 تمثل ديمقراطية كاملة، وصفر سلطوية مطلقة.

ويشير نفس التقرير إلى وجود حالة عامة من الركود في مختلف مؤشرات الديمقراطية، وعلى الرغم من أن المؤشر الاجمالي لم يتراجع عام 2018، إلا أنه لم يسجل أي تقدم في المقابل. وفي جميع أنحاء العالم تقريبا، كان الشعور بخيبة الأمل حيال الأداء الحكومي واضحًا، وهو ما هز الثقة في المؤسسات السياسية وفي الديمقراطية نفسها. كما استمر تراجع الحريات المدنية بشكل لافت. وحده مؤشر المشاركة السياسية عرف بعض التحسن، فقد خرج الناس في عديد مناطق العالم للتصويت والاحتجاج بغض النظر عن كونهم غير مبالين أو غير منخرطين في النشاط السياسي. (أنظر الشكل رقم 3)

شكل رقم 3 : تطور مؤشرات الديمقراطية حسب المعايير الرئيسية

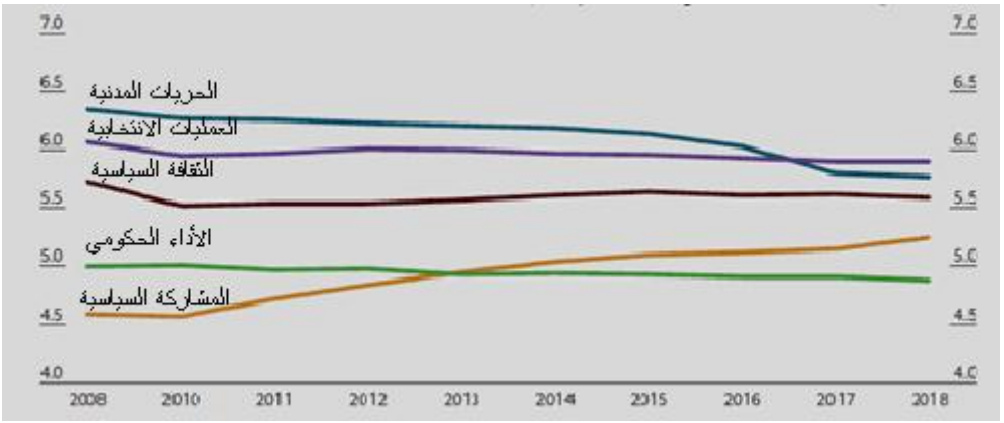

المصدر:

The Economist Intelligence Unit, **Democracy Index 2018: Me too?**Political participation, protest and democracy. 2019, p 4

وبشكل عام، يتمظهر تراجع الديمقراطية في ثلاثة أنماط رئيسة: الأول هو فقدان جودة الديمقراطية من خلال مؤشراتها الرئيسة، وهو ما يرتبط عادة بالديمقراطيات القديمة، وكمثال عنه تنامي النزعة الشعبوية في أروبا الغربية والولايات المتحدة؛ أما النمط الثاني فيتمثل في تراجع نظام ديمقراطي إلى نظام هجين، يمتلك آليات حكم ديمقراطي مثل الانتخابات الدورية، لكنه يعاني اختلالات حادة في مؤشرات أخرى مثل حكم القانون والحريات السياسية والأداء الحكومي؛ وأخيرا يتجلى النمط الثالث في انهيار الديمقراطية والتحول الى نظام تسلطي (Erdman&Kneur, 2011, p12). بعبارة أخرى، هناك طريقان للتقهقر: "الموت السريع" ، الذي يتمثل في انهيار مفاجئ لنظام ديمقراطي بوسائل مثل الحرب الأهلية والانقلاب وما إلى ذلك، وبالتالي العودة إلى الحكم الاستبدادي ، و"الموت

البطيء"، ويعني حدوث تدهور تدريجي من خلال "التآكل التدريجي للحريات والضمانات والعمليات الحيوية للديمقراطية".

2.انحسار الديمقراطية في أدبيات السياسة المقارنة

لم يكن البحث عن تدهور الديمقراطية يتجاوز بالكاد دراسة **خوان لينز** Juan Linz الأساسية حول انهيار الديمقراطية (Linz &Stepan, 1978). وقد حاول **لينز** وصف عملية الانهيار بشكل منهجي من خلال دراسة حالات من فترة ما بين الحربين في أوروبا الغربية وفي أمريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية (Erdman&Kneur, 2011, p24).

في الثمانينيات وبداية التسعينيات، في المرحلة التي بلغت فيها دراسات الانتقال أوجها، لم يتم التركيز بشكل مستقل على عملية انهيار الديمقراطيات وتراجعها، غير أن بعض الدراسات كانت قد أجريت على مسائل جزئية ذات صلة مثل الانقلابات العسكرية (Feiner,1976; Nordlinger, 1977; Brooker, 2000).

كما تناولت دراسات أخرى أحدث مسألة انبعاث السلطوية، في إطار منظور الترسيخ الديمقراطي من خلال العوامل التي قد تساعد في ضمان عدم تراجع الديمقراطيات الجديدة (Svolic,2007).

و قدم**آدم بشيفورسكي** (Adam) وآخرون (Przeworski et.al, 2000) تحليلا كميا كليا للشروط المسبقة لتراجع الديمقراطية ، ولكن ليس في إطار دراسة للتراجع بصفته مسارا قائما بذاته. وجادل **بشيفورسكي**بأن هناك علاقة مباشرة وثابتة بين متوسط دخل الفرد في البلد ذي الحكم الديمقراطي وبين احتمال موت الديمقراطية في سنة ما، وكلما ازداد غنى البلد المعنيّ انخفض احتمال فشل الديمقراطية. وأنه على كل مستويات التنمية الاقتصادية (حتى مستوى الشريحة العليا من الدخول المتوسطة البالغ 10 آلاف دولار أمريكي تكون الديمقراطية أكثر عرضة للانهيار عندما ينكمش الاقتصاد. وقد لاحظ **بشيفورسكي** وزملاؤه أن "موت الديمقراطيات" يتبع نمطًا واضحًا: إذ من الأرجح أن يقع هذا الموت عندما تواجه الديمقراطية أزمة اقتصادية، ويكون الموت مصحوبًا في أغلب الحالات بإحدى هذه الأزمات (دايموند، 2016).

وفي دراسة أحدث توصل **إيثن كابستين وناتانكونفيرس** (Kapstein&Converse, 2011) إلى نتائج مماثلة بالنسبة للديمقراطيات الناشئة في الفترة بين 1960 و2004، فقد وجدا ارتباطا كبيرا بين ارتفاع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي وانخفاض احتمال النكوص عن الديمقراطية، بينما ارتبط ارتفاع معدلات التضخم في إحدى السنين ارتباطا كبيرا بحدوث زيادة ملموسة في احتمال النكوص عن الديمقراطية. وبعبارة أخرى، فإن الأداء الاقتصادي الجيد يساعد في بقاء الديمقراطيات، بينما الأداء السيئ يقوضها (دايموند، 2016).

ومن جهة أخرى، عرض تشارلز تيليCharles Telly(تيللي، 2010) من خلال نماذج حديثة وقديمة من مختلف مناطق العالم عددا من العوامل السوسيوتاريخية التي جعلت الديمقراطية نهجا ديناميكيا يبقى دائما ناقصا وعرضة للانقلاب.

وفي الوقت الذي شهدت فيه مؤشرات الديمقراطية ركودا ثم تراجعا ثابتا مع بداية القرن الجديد، اتجه عدد من الدارسين لتأسيس فرع بحثي يعنى خصيصا بدراسة تراجع الديمقراطية، ومن بين الدراسات الرائدة في هذا المجال المؤلف الجماعي الذي حرره جيرو اردمان وماريان نوير بعنوان: "انحسار الديمقراطية؟" (Kneuer, 2011Erdmann&) والذي خلص إلى أنه لا يمكن لأي تفسير أحادي أن يساعد على فهم تراجع الديمقراطية وأن هناك ضرورة لتطبيق مقاربات متعددة، مع تجنب الاختيار الانتقائي الذي يختار الحالات السلبية فقط؛ كما شددت الدراسة على محورية العامل الخارجي في عملية التراجع.

وفي بداية عام 2015، خصصت دورية جورنال اوف ديموكراسي (Journal of Democracy) عددا خاصا حمل عنوان: هل الديمقراطية في تراجع؟ واحتوى مقالات لعدد من أبرز المختصين في دراسات الديمقراطية، وعلى الرغم من أن المجلة ظلت منذ تأسيسها تحمل لواء الترويج للقيم الديمقراطية إلا أنها خصصت العدد الذي يؤرخ لعيدها الخامس والعشرين للتساؤل عما إذا كانت مؤشرات الديمقراطية والحرية تنبئ بوجود أزمة واسعة النطاق للحكم الديمقراطي عبر العالم.

وفي نفس المنحى أصدرت مجلة فورين افيرز (ForeignAffairs) منتصف العام 2018عددا خاصا بعنوان : هل تحتضر الديمقراطية؟ وركزت فيه على تراجع جودة الديمقراطية في الولايات المتحدة نفسها. وفي مقال في العدد ذاته اعتبر رونالد انجلهارتRolandInglehart أستاذ الديمقراطية في جامعة ميتشيغان أن العالم اليوم يشهد أسوء نكسة للديمقراطية منذ بزوغ الفاشية في ثلاثينيات القرن العشرين (Ingelhart, 2018).

وتبين عناوين المقالات المنشورة في العدد حجم الانشغال بانحسار الديمقراطية فكرا وممارسة: "التحول الكبير: كيف ضلت الديمقراطية الأمريكية طريقها للنجاح؟"، و"عصر انعدام الأمن: هل تتمكن الديمقراطية من إنقاذ نفسها"، و"نهاية القرن الديمقراطي: أصول الأوتوقراطية العالمية".

ومع تزايد الاستقطاب الإيديولوجي الذي صار سمة المناخ السياسي الحالي في الديمقراطيات الغربية، ولا سيما الولايات المتحدة، صدرت كتابات عديدة تحاول التنبيه الى مخاطر تراجع الديمقراطية في بيئتها الأصلية، وكمثال على ذلك دراسة ستيفن ليفيتسكي ودانييل زيبلات: "كيف تموت الديمقراطيات؟" (Ziblatt, 2018Levitsky&) .

وقد أشار الباحثان إلى أنه منذ نهاية الحرب الباردة، لم يتم إسقاط معظم الديمقراطيات من الخارج عن طريق الانقلابات العسكرية العنيفة، ولكن داخليا من خلال صناديق الاقتراع والاستيلاء على المؤسسات السياسية من قبل المستبدين. ويشيران في هذا الصدد للانتخابات الأخيرة لدونالد

ترامب، ويقدمان أمثلة من التآكل المؤسسي عبر الديمقراطيات في الماضي البعيد والأكثر حداثة، بما في ذلك فنزويلا وتركيا والمجر.

وأشار الكاتبان إلى أن "المفارقة المأساوية في الطريق الانتخابي إلى الاستبداد هي أن قتلة الديمقراطية يستخدمون مؤسسات الديمقراطية ذاتها تدريجياً ، وبمهارة ، وحتى بشكل قانوني، لقتلها" (Livetsky&Ziblatt, 2018, p08).

3.موجة مضادة أم ركود مؤقت؟

على الرغم من وجود اتفاق لدى الدارسين بشأن سلامة المعطيات التي تبين الطابع الخطي لتراجع الديمقراطية طيلة السنوات الثلاثة عشر الأخيرة، إلا أنهم يقدمون وجهات نظر متباينة في تفسيرها. ويمكننا في هذا السياق أن نميز بين اتجاهين رئيسين.

يجادل لاري دايموند Larry Diamondبأن هناك طريقتين للنظر إلى هذه التوجهات في الواقع. الأولى أنها تشكل مرحلة توازن، وذلك أن الديمقراطية لم تستمر في تحقيق مكاسب، لكنها لم تشهد انخفاضات صافية. والثانية كتعبير عن الاستمرارية اللافتة وغير المتوقعة للموجة الثالثة للديمقراطية. وبالنظر لأن الديمقراطية توسعت لتشمل عددًا من الدول التي كانت الشروط الموضوعية فيها غير مواتية، إما بسبب الفقر (ليبيريا وملاوي وسيراليون ...) أو للضغوط الاستراتيجية (جورجيا ومنغوليا...). فإنه يمكن أن يفهم التراجع على أنه ظاهرة طبيعية (Diamond, 2015, p142).

ويرى دايموند أن من المفارقات الحتمية في حقل البحوث السياسية أن الازدهار في دراسات الديمقراطية المقارنة قد صاحبه اختلافات جوهرية في الآراء بشأن كيفية تعريف وقياس الديمقراطية.

وميز دايموند أربعة أسباب أو عوامل تدلل على ذلك التراجع في الديمقراطية، وتدعو للقلق أيضا، وهي:

1 - هناك معدل واضح ومتسارع للانهيار الديمقراطي

2 – تراجع جودة الديمقراطية أو استقرارها فى عدد من الدول المهمة التى تمثل أسواقا صاعدة، والتي يلقبها دايموند بـ «الدول المتأرجحة».

3 - تعمق السلطوية أو الاستبداد، بما في ذلك في بعض الدول الكبيرة والمهمة من الناحية الاستراتيجية.

4 - الأداء الضعيف للدول الراسخة ديمقراطيا، مثل الولايات المتحدة، وغياب الإرادة في دعم الديمقراطية بشكل أكثر فاعلية في الخارج (عبد الخالق، 2015).

إن المكونات الرئيسية للديمقراطية، كما يقول دايموند، تتنوع على مقياس أفقي ذي طرفين، ومن بين أهم هذه المكونات حرية التعدد الحزبي، ووصول المعارضة إلى وسائل الإعلام، وتمويل الحملات الانتخابية، وعدم الحرمان من الحق في التصويت، ونزاهة وحيادية هيئات إدارة الانتخابات، والمدى الذى تتاح فيه للفائزين بأصوات الناخبين السلطة الفعلية للحكم.

ولك التنوع يقابله أيضا تنوع في الأبعاد الأخرى لجودة الديمقراطية، مثل الحريات المدنية، وحكم القانون، والسيطرة على الفساد، وقوة مؤسسات المجتمع المدني، وغيرها من الأبعاد.

لكن تبقى أيضا هناك إشكالية في تصنيف تلك الدول التي تقع في «المنطقة الرمادية»، كما يسميها توماس كاروذرز، حيث هناك بعض النظم الانتخابية ذات التعددية الحزبية التي لا تفي بوضوح بمتطلبات الديمقراطية، والبعض الآخر منها لديه عيوب خطيرة، لكنه مع ذلك لا تنتفى عنه صفة الديمقراطية بالكلية .

ويقول دايموند إن هناك تحديا منهجيا في تعقب تلك الانهيارات فى الديمقراطية يتلخص في تحديد تاريخ أو موعد دقيق لحدوث ذلك الفشل الديمقراطي الذى نتج عن عملية تدهور منتظم وفعلي في الحقوق السياسية، والحريات المدنية، وحكم القانون.

ويضرب دايموند مثالا لذلك، ويقول إنه لا يوجد عالم سياسي جاد يمكنه أن يعتبر روسيا اليوم مثلا دولة ديمقراطية، لكن كثيرين كانوا يعتقدون أنها كانت ديمقراطية انتخابية تحت حكم الرئيس السابق بوريس يلتسن.

وإذا استطعنا أن نحدد عام 1993 كبداية لتلك الديمقراطية فى روسيا، كما تقر ذلك مؤسسة فريدوم هاوس، فمتى بالضبط يمكننا أن نحدد نهاية تلك الديمقراطية. وبينما تعتبر فريدوم هاوس عام 2005 هو بداية ذلك التاريخ لروسيا، يقول دايموند : «لكنني أعتقد أن النظام السياسي الروسي تراجع خلف الحد الأدنى للشروط التي يحتاجها أي نظام ديمقراطي انتخابي خلال عام 2000، والذى شهد تزويرا انتخابيا قدم لبوتين فوزا مشكوكا فى صحته من الجولة الأولى، وما تلى ذلك من تراجع في التعددية السياسية.» (عبد الخالق، 2015)

وبالنسبة لتركيا، يرى دايموند أن حزب العدالة والتنمية الحاكم يقوض الديمقراطية التعددية والحرية فى البلاد بشكل تدريجي فى السنوات القليلة الأخيرة. لكنه يرى أيضا أن الاتجاهات السياسية في تركيا أصبح يصعب تمييزها بسبب أن بعض التغيرات التي أجراها الحزب الحاكم جعلت تركيا أكثر ديمقراطية من خلال إزاحة الجيش عن المشهد السياسي، وصعوبة حظر الأحزاب السياسية التي تسيئ إلى مكونات «الدولة العميقة» التي ترتبط بالإرث العلماني لكمال أتاتورك (عبد الخالق، 2015).

ومن جهة أخرى، يجادل كاروذرز أنه من السابق لأوانه التوصل إلى أحكام بشأن نتائج العشرات من التحولات الديمقراطية التي أطلقت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين (Carothers, 2002) .

فمن بين ما يقرب من 100 دولة تعتبر "انتقالية" في السنوات الأخيرة، فقط عدد صغير نسبيا، ربما أقل من 20، هي في الطريق لأن تصبح ديمقراطيات ناجحة وتعمل بشكل جيد أو على الأقل حققت بعض التقدم الديمقراطي ولا تزال تتمتع بديناميكية إيجابية. من بين الدول الرائدة في هذه

المجموعة نجد دول أوروبا الوسطى ومنطقة البلطيق: بولندا والجمهورية التشيكية واستونيا وسلوفينيا. كما يوجد عدد قليل منها في أمريكا الجنوبية وشرق آسيا، ولا سيما تشيلي وأوروغواي وتايوان. ومن الدول التي حققت تقدما أقل إلى حد ما ولكن يبدو أنها لا تزال تتقدم نجد سلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا والمكسيك وغانا الفلبين وكوريا الجنوبية.

أما غالبية بلدان الموجة الثالثة للديمقراطية فلم تصل الى بناء ديمقراطية جيدة الأداء ولو نسبيا، أو لا يبدو أنها تتعمق أو تحقق التقدم الديمقراطي المأمول. وفي عدد قليل من البلدان، فشل الانفتاح السياسي الأولي بوضوح، و سرعان ما تعافت الأنظمة الاستبدادية فيها، كما في أوزبكستان وتركمانستان و بيلاروسيا وتوغو.

ومع ذلك، فإن معظم "البلدان الانتقالية" دخلت منطقة سياسية رمادية، لا هي ديكتاتورية ولا هي تتجه بوضوح نحو الديمقراطية. إذ لديها بعض خصائص الحياة السياسية الديمقراطية، بما في ذلك مساحة سياسية محدودة للمعارضة والأحزاب والمجتمع المدني المستقل، فضلا عن الانتخابات المنتظمة و الدساتير الديمقراطية.

ومع ذلك فهي تعاني من عجز ديمقراطي حاد، بما في ذلك ضعف تمثيل مصالح المواطنين ووجود مستويات منخفضة للمشاركة السياسية فيما عدا التصويت، والاعتداء المتكرر على القانون من قبل المسؤولين الحكوميين، وانتخابات ذات شرعية غير مؤكدة، ومستويات منخفضة جدا لثقة الجمهور في مؤسسات الدولة، وأداء حكومي مؤسسي هزيل (Carothers,2002, p9-10).

في المقابل يرى دارسون آخرون كما هو الشأن بالنسبة لستيفن ليفتسكيو لوكن واي أن الصورة القاتمة التي تقدم لوضع الديمقراطية في العالم ليست دقيقة. وأن هناك عددا قليلا من الأدلة على أنها تتراجع (Livetsky& Way,2015). ويفسر الباحثان تصورات الركود الديمقراطي بوجود خلل فهم الأحداث في أوائل التسعينيات من القرن العشرين، ذلك أن التفاؤل المفرط الذي ساد تحليلات التحولات المبكرة لما بعد الحرب الباردة ولد توقعات غير واقعية، وعندما لم تتحقق الآمال المنتظرة بانتقال ديمقراطي شامل، حصل تشاؤم مبالغ فيه. في حين أن الواقع ، وعلى الرغم من الظروف العالمية غير المواتية بشكل متزايد في السنوات الأخيرة ، يظهر أن الديمقراطيات الجديدة قوية بشكل لافت للنظر (Livetsky& Way,2015).

بالنسبة لفرانسيس فوكوياما، والذي بشر مبكرا بانتصار الديمقراطية بصفتها النظام السياسي الأسمى، مثلت المؤشرات المقلقة لتراجع الديمقراطية والحرية في العالم مسألة يجب التعامل معها بجدية، وقد أشار في كتاب شارك في إعداده عن انهيار الديمقراطية أنه «من الصعب معرفة ما إذا كنا نمر بنكسة مؤقتة في الاتجاه العام نحو مزيد من الديمقراطية حول العالم ، على غرار التصحيحات التي تحدث في سوق الأوراق المالية، أو ما إذا كانت الأحداث تشير إلى تحول أوسع في

السياسة العالمية وظهور بدائل جدية للديمقراطية. ولكن في كلتا الحالتين، من الصعب ألا تشعر بأن أداء الديمقراطيات في جميع أنحاء العالم كان قاصرا في السنوات الأخيرة» (Fukuyama, 2015, p12).

ويبدأ هذا مع الديمقراطيات الأكثر تطورا ونجاحا، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والتي عانت أزمات اقتصادية كبيرة في أواخر العقد الأول من القرن الجديد، وتبدو غارقة في فترة نمو بطي وركود في الدخل. وبالاضافة الى ذلك، ظهر أداء عدد من الديمقراطيات الجديدة، من البرازيل إلى تركيا إلى الهند مخيبا للآمالفي كثير من النواحي(Fukuyama, 2015, p12).

وحسب فوكوياما، هناك عامل واحد مهم يكمن في قلب الكثير من النكسات الديمقراطية خلال الفترة الماضية. للأمر علاقة بفشل مأسسة الحكم، حيث لم تكن الدولة في كثير الديمقراطيات الجديدة والقائمة قادرة على مواكبة المطالب الشعبية بتحقيق المساءلة الديمقراطية.

في الواقع، يصعب كثيرا الانتقال من حالة نظام وراثي تقليدي إلى دولة حديثة أكثر مما هو عليه الحال عند الانتقال من نظام استبدادي إلى نظام تجري فيه انتخابات منتظمة وحرة ونزيهة. هذا الفشل في تأسيس دول حديثة ومحكومة بشكل جيد هو ما مثل "عقب أخيل" في الانتقالات الديمقراطية الأخيرة(Fukuyama, 2015, p12).

وقياسا على ما طرحه فوكوياما، يجادل زولتان باراني بأنه قد يحدث ان يكون هناك تحول ديمقراطي غير مكتمل. فالتحول المكتمل يتوج بإنشاء مؤسسات ديمقراطية متماسكة، في مدة خمس سنوات أو أكثر، وفيما تتجذر المؤسسات الديمقراطية، يصبح القادة مسؤولين أمام الجماهير، وتحد الصحافة والرأي العام من قدرة السياسيين وجماعات المصالح على انتهاج سياسات غير مقبولة. أما حالة التحول غير المكتمل فهي تتميز بانهيار المؤسسات التسلطية التي تتوقف عن العمل من غير قيام مؤسسات ديمقراطية، ويتمخض عن تحول كهذا نظام مختلط له سمات أوتوقراطية وديمقراطية (باراني وموزر، 2012، ص 312).

إن انعدامالثقةفي المؤسسات السياسيةالتقليدية،وخصوصاًالأحزابالسياسية والبرلمانات، إضافة الى اهتزاز صورة المشتغلين بالسياسة، قد يدفعالمواطنينإلىالتماسطرقبديلةللحواروالمشاركة السياسية، تدعمها تقنيات الاتصالالحديثة، وربما اعتمدوا أساليب عنيفة للتعبير عن مواقفهم ومطالبهم. ومن جهة أخرى، يقوضالمالالسياسي الضخموقدرتهعلىالاستيلاءعلىالدولةوتسهيلالفساد، نزاهةالأنظمة السياسية. وهذه عوامل من شأنها أن ترهن فرص نجاح الانتقال، وأن تعزز منحى التراجع عن الديمقراطية.

خاتمة:

مهما كانت التباينات في قراءة البيانات التجريبية التي تظهر مدى التراجع في المؤشرات الكلية والجزئية للديمقراطية في أغلب مناطق العالم، إلا أن ذلك لا يقلل من كون الأمر صار أقرب الى الظاهرة الثابتة، وهو ما يلقي بتحديات كبيرة أمام الديمقراطية بصفتها فلسفة سياسية ونظام حكم على حد سواء. ومن جهة أخرى يمثل المنحى الثابت لتراجع الديمقراطية في العقدين الأخيرين تحديا معرفيا لحقل السياسة المقارنة، ودراسات الديمقراطية بشكل خاص. ويبدو على الأقل أن برادايم الانتقال لم تعد له الهيمنة في هذا الباب، وهو أمر أشار إليه توماس كاروذرز قبل التحول الذي بدأ منتصف العقد الأول من القرن الحالي.

صحيح أن الوقت لا يزال مبكرا للحكم بوجود انحسار واسع النطاق للديمقراطية، وهو حكم تفنده التجربة التاريخية التي تظهر مدى صلابة الديمقراطية وقدرتها على التعافي والتجدد. وهي المقومات التي من شأنها أن تمد الديمقراطية بالقدرة على الاستمرار.

جزء من التحديات التي تواجه الحكم الديمقراطي مصدره أزمة الديمقراطية في المجال السياسي الذي نشأت فيه، وذلك بسبب عوامل كثيرة مثل الأزمات الاقتصادية وانبعاث النزعة الشعبوية وعدم ملاءمة السياسات العامة. كما أن الاستقطاب السياسي يقوض التلاحم الاجتماعي اللازم للممارسة الديمقراطية السليمة، وقد أثار الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأروبي مخاوف بشأن قدرة أغلبية ضعيفة على اتخاذ قرارات تؤثر بشكل عميق على حياة جميع المواطنين.

وهناك تحد آخر يحمل دلالات قوية، لقد ارتبطت الديمقراطية في التجربة الغربية بالازدهار الاقتصادي، وفي الوقت نفسه ارتبط تراجع الديمقراطية بالنكسات الاقتصادية، ومنذ ثلاثة عقود على الاقل تقدم بعض الأنظمة التسلطية كالصين نموذجا تنمويا جذابا لعدد متزايد من الدول. وهو ما أعاد الى الواجهة الجدل القديم بشأن العلاقة بين النظامين السياسي والاقتصادي، وعما إذا كان بالإمكان توفير الرفاه للسكان من غير أن يحظوا بالحريات السياسية التي تبشر بها الديمقراطية.

يبقى للديمقراطية أمام كل هذه التحديات أن تعيد استكشافقيمهاالمتأصلة، وبخاصة قدرتها على إدارة الخلافات المجتمعية بطريقة سلمية على المستوين المحلي والدولي، وأن تجدد آلياتها الاجرائية بما يحسن من جودة الحكم ويدعم معايير الشفافية والمساءلة، وأن تكون قادرة على مواجهة السلطوية المنبعثة من جديد في عالم صار يبحث عن بدائل جاهزة يمكنها احتواء أزماته المختلفة.

المراجع:

1. باراني، زولتان وموزر، روبرت، (2012) هل الديمقراطية قابلة للتصدير. ترجمة: جمال عبد الرحيم. ط1، بيروت، جداول للنشر.
2. تيللي، تشارلز، (2010) الديمقراطية. ترجمة: محمد فاضل طباخ. ط1؛ بيروت، المنظمة العربية للترجمة.
3. دايموند، لاري،(2016)"الحوكمة الديمقراطية واداء الديمقراطية". في:
4. العامري، عصام فاهم، (2016) المأزق العالمي للديمقراطية: بلوغ نقطة التحول .ط1؛ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
5. عبدالخالق،هاني، (2015)،"هل تشهد الديمقراطية تراجعا على مستوى العالم"؟ في: بوابة الاهرام:https://2u.pw/7Qq8t

6. Carothers, Thomas, (2002) "The End of the Transition Paradigm". Journal of Democracy, volume 13 n1.
7. Diamond, Larry, (2015)"Facing up to the Democratic Recession" .Journal of Democracy, Volume 26, Number 1 January.
8. Erdmann, Gero&Kneuer, Marianne (Eds.), (2011), Regression of Democracy?Würzburg: ZeitschriftfürVergleichendePolitikwissenschaft Special Issue.
9. Freedom House, (2019), Freedom in the World 2019: Democracy in Retreat.
10. Fukuyama, Francis, (2015), "Why Is Democracy Performing So Poorly?" in: Diamond, Larry & Plattner, Marc F., Democracy in decline? Baltimore, Johns Hopkins University Press.).
11. http://www.cipe-arabia.org/index.php/publications/feature-services/1131-democraticgovernanceperformanceof-democracy
12. https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2019/democracy-in-retreat
13. Inglehart, Ronald , (2018), "The Age of Insecurity: Can Democracy Save Itself?" Foreign Affairs.
14. Levitsky, Steven and Way, Lucan, (2015), "The Myth of Democratic Recession".Journal of Democracy, Volume 26, Number 1 January.
15. The Economist Intelligence Unit, (2019), Democracy Index 2018: Me too?Political participation, protest and democracy.